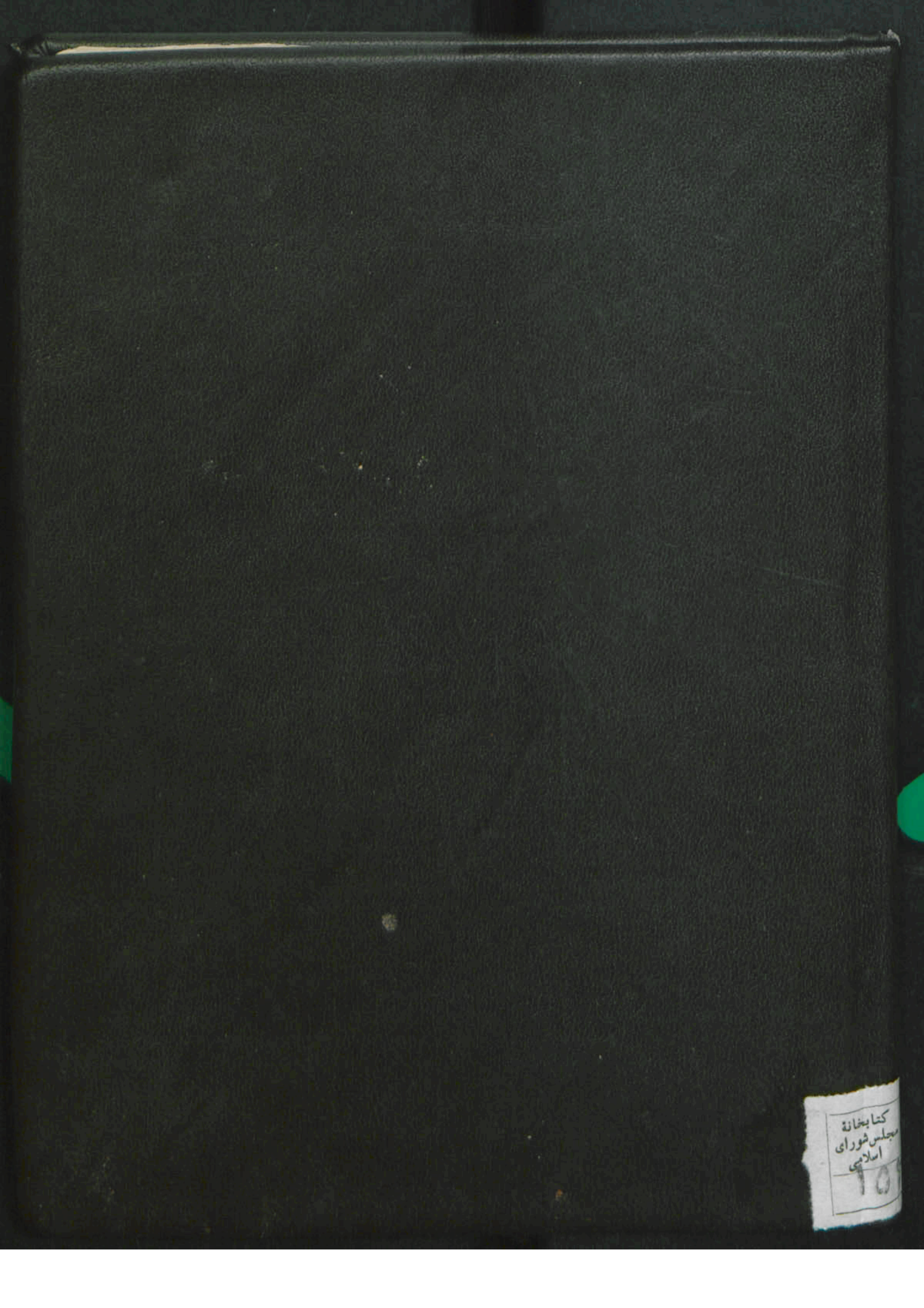
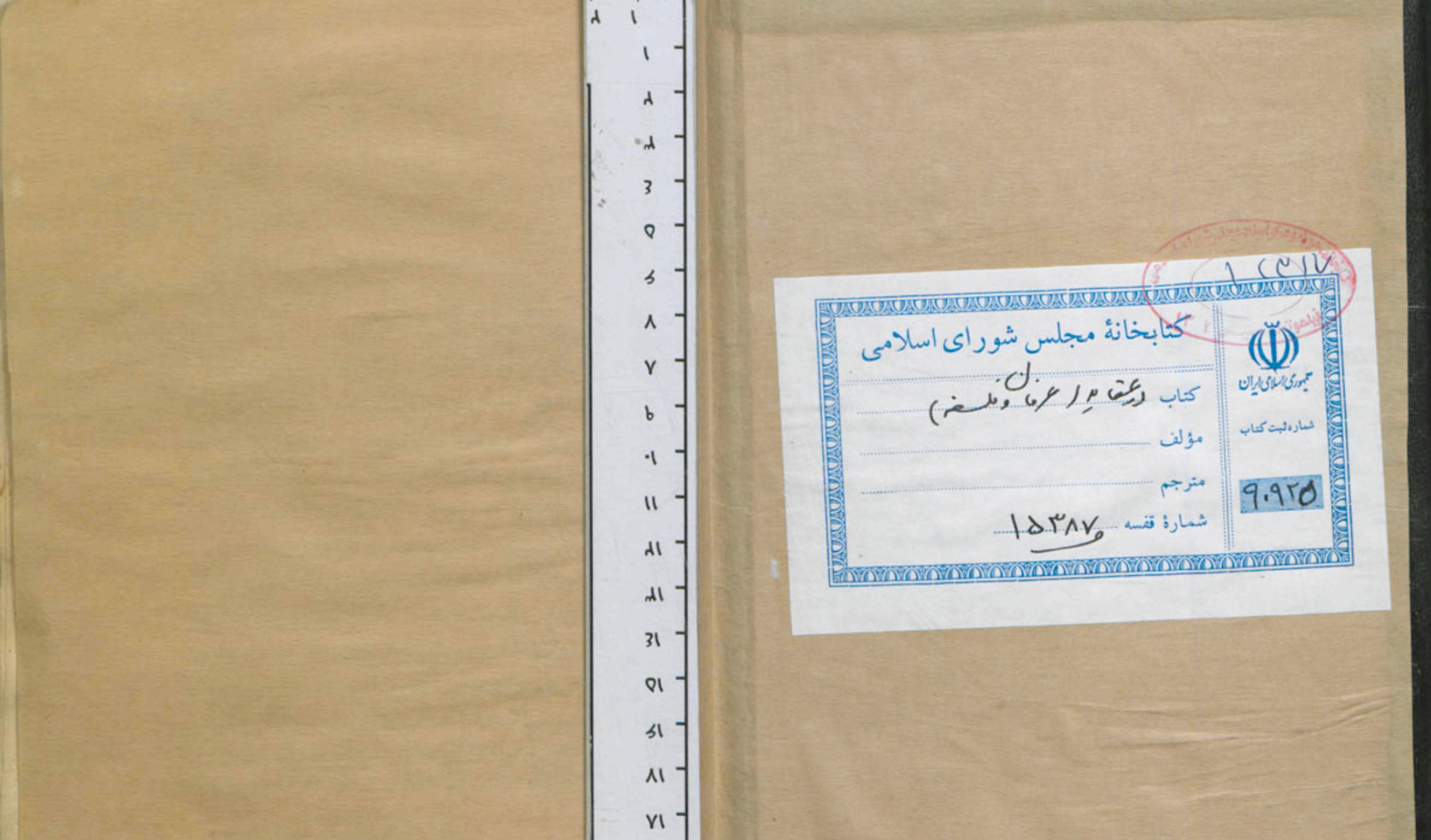




کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۵۳۸۷
شماره ثبت کتاب
۹۰۹۲۵



ان تمهيد لذكر نفي الولد لان من الجهات كلها متعلق بنفي ويستحيل ان يماثله ذو واجهة
والولد من جهة الوالد لا محالة وفي قوله او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد فهو شهيد
شهد كل شيء وفي قوله والظاهر والباطن فهو الظاهر بوجوده لا بوجود غيره كل
الموجودات بظهوره ظاهر والباطن بكنهه الى غير ذلك وبالجملة فقد ذهب
كثير من المتأخرين الى هذا المذهب وقد ايدناه بانواع من الدلائل ورفع كثير
من الشبه والآن اريد ان اصنف اليه فصولا الاول في ابطال
سائر المذاهب الثاني في بيان اتصاف الوجود باوصاف الآله
باقامة الادلة على ذلك الثالث في ظهوره في ذاته وفي المظاهر ورؤيته
في القيامة الرابع في اثبات الشرائع واحكام الآخرة مع وحدته الخامس
في فايدة لاعتقاد هذا المذهب وعدم الكفر في افشائه مع قول العارفين
افشاء سر الربوبية كفر وعدم كفر من انكره مع ان منكر الصانع كافر فهذه
الخمسة مباني التوحيد كمباني الاسلام والله المسئول لافاضة المرام
متحليا على الصواب على احسن وجوه الانتظام والمامول منه حسن
الاختتام وهو الموفق والمعين والهادي الى الحق المبين الفصل الاول
في ابطال المذاهب المخالفة وفيه مقامات الاول في ابطال حجج من قال
باشتراكه معنى بين الموجودات واقامة الدلائل على عدم اشتراكه
وهي وجوه الاول لا شك في وجود المؤثر في الحادث مع التردد في انه
واجب او ممكن جوهرا او عرض فالضرورة بكونه الامر المقطوع به مع
التردد في الخصوصيات وتبدل الاعتقادات مشتركا بينهما
قلنا اللازم انما هو اشتراك اضافته اليها لا اشتراكه بين وجوداتها
نعم منعنا الاطلاق مع كثرتها اختلاف في تلك اللغات المختلفة الكثيرة

سقط منه شي وهي ورقة هكذا في الاصل
وهذا وهم والله اعلم

جدا وهو بعيد جدا ومنهم من اصلح اشتراكه اللفظي باختلاف
اضافته الي الموجودات فنقول ان اراد اختلاف مفهوم المضاف
فباطل لانه لا يصح الا علي تقديره غلبتها له وسنبطل ذلك وان اراد
اختلاف مفهوم المجموع من المضاف والمضاف اليه فلا يصلح محلا
للنزاع بل جميع الامور المشتركة كذلك فتصير مشتركة لفظا بذلك
الاعتبار المقام الثالث في ابطال كونه مشككا يدل عليه وجوه الاول
انه مبني علي تعدد افراده وقد ابطلناه بالبراهين النيرة الثاني التشكيك
اما في نفس مفهومه فيكون له مفهومات مختلفة فيعود الي الاشتراك
اللفظي او في حقايق ما صدق عليه كلفظ النور مفهومه واحد ومع ذلك
يصدق علي حقايق مختلفة من نور الشمس ونور البصر ونور العقل فباطل
لانه ما به اختلاف تلك الحقايق ان كان وجودا يخالف وجوده غيره مع
ان ما به اتفاقها ايضا وجود فمركب وجود كل موجود من وجودين احدهما
ما به اتفاق الحقايق وثانيهما ما به اختلافها وان كان غير الوجود فيكون
متوقفا علي الوجود في التحقق لان غير الوجود انما يتحقق به فان كان
المتوقف عليه الوجود العام فلا يكون وجوبه بالذات فكيف يكون
اقوي واشد واولي واقدم وان كان غيره وهو الوجود الخاص
توقف ما به الاختلاف علي الوجود الخاص والوجود الخاص انما يتحقق
بما به الاختلاف فيدور او في عوارضه فباطل اذ عوارض
الطبيعة الواحدة المتفقة لا تختلف الثالث لو كان مشككا لكان
صدقه اما علي الحقايق المتفقة مع اختلاف العوارض فباطل اذ
يلزم ان يكون حقيقة الواجب متفقة مع ساير الحقايق واختلافها

بالعوارض

بالعوارض فقط وقد اتفقوا علي اختلاف ذلك واما الحقايق
المختلفة مع اتفاق العوارض فيكون الوجود عرضا للماهيات
لاحقا بها مع انها يمتنع كونها محلا للاعراض بدون الوجود فيلزم
الدور علي ان تلك الحقايق ان كانت وجودات لزم تعدد
الوجود في كل شي والا فلا تشكيك في الوجود نفسه ولا يندفع بما
قيل العارضية والمعروضية في نظر العقل لا في نفس الامر اذ لو لم يكن
في نفس الامر لكان تحقق الماهيات الممكنة في نفسها بدون الوجود
وقد ابطلناه علي انه لا يتصور عروض الوجود للوجود بل اما ان يكون
عينه او جزءه وقد ابطلناه كلا ذلك المقام الرابع في ابطال من قال
بعينيته للماهيات وهو الشيخ ابو الحسن الاشعري واقامة الدلايل
علي عدم عينيته لها تمسكا بوجوه الاول لو قام بها وهي معدومة
بدونه لزم الجمع بين الوجود والعدم وهو تناقض قلنا بل الجمع بين
الموجود والمعدوم ولا تناقض بينهما اذ المعدوم هو ذو العدم ولا
تناقض بين الجسم وذي الاجسم كالاسود الثاني لو زاد لقام بها وقيامه
بها لزم التسلسل يتوقف علي وجودها فان كان عين ذلك الوجود
القايم بها لزم الدور وان كان غيره وهو ايضا وجود قايم بها لزم التسلسل
قلنا زيادته عليها لا يستلزم قيامه بها وانما يلزم لو كان صفة وقد
بينا انه ليس صفة لها ولا موصوفا بها بل مضاف اليها ومشرق
عليها وما ذكر انه قام بالماهية من حيث هي هي لا بالمعدومة لبينا

بجج

مد

قض

ولا بالموجودة ليدور او يتسلسل غلط لانها لا تخلوا عن احدهما وهو كاف
في لزوم ما ذكر والتفصي عن ذلك بان هذا القيام امر عقلي باطل لاستلزا
مه اما القول بعدمه في الخارج او بعينيته للماهية فيه وهما باطلان اما
الاول فلما بينا من قبل واما الثاني فلانه قول الخصم وما قيل ان المفتقر الي
المحل الموجود عوارض الوجود دون الماهية باطل لانه ان اريد العوارض
في الخارج فلا يتصور بدون وجود المحل وان اريد في الذهن فكلامنا في
عروض الموجود للماهية في الخارج الثالث لو كان قايما بها لكان موجودا
ولزم التسلسل فيكون معدوما وفيه اتصاف الشي بنقيضه قلنا قد بينا ان
وجود الوجود عينه فلا تسلسل وما قيل لا باس بالتسلسل في الامور الاعتبارية
باطل لانه اذا جعل احد الوجودات الواقعة في السلسلة اعتباريا كان الوجود
والموجود ايضا اعتباريا فينجر الي كون الكل اعتباريا وكذا ما قيل لا باس بكون
الوجود معدوما ولا يلزم منه اتصاف الشي بنقيضه لان نقيض الوجود العدم
لا المعدوم لما بينا ان وجود الوجود عينه فيصير الوجود المضاف عدما
لما مر فيلزم اتصافه بنفس العدم لانه هو وكيف يكون معدوما وتحقق الاشيا
وما قيل هو نفسه تحقق الاشيا لا ما به تحققها بهو كذا هو فان تحقق الاشيا
وصف قايم بها بعد مقارنة الوجود اياها وليس نفس الوجود المقيد
للتحقق لها وقد اعترف ان الوجود متحقق بنفسه مع انكاره كونه واجبا بالذات
بناء علي ان المراد انه اذا تحقق لا يفتقر الي وجود اخر يتحقق به لا انه لا يحتاج
الي الفاعل وهو غلط لما بينا من امتناع عدمه وعلي ما ذكر يجوز عدمه

عند عدم

ن
ايجاد
عند عدم ايجاد الفاعل اياه وما قيل انه ليس بموجود ولا معدوم فاثبات
للواسطة بل جمع بين الشي ورفعه وبدل على عدم عينيته لها وجوه الاول
لو كان عينها لكان اشتراكه لفظيا لا بطريق تغاير المفهومات
الاضافية اليه بل بطريق تغاير المفهومات الافرادية وهو باطل
بالضرورة الثاني لو كان عينها لم تكن ماهيات الممكنات قابلة للوجود
والعدم لان الوجود لا يقبل العدم الثالث لو كان عينها لكان
تحقق الماهيات بذواتها ضرورة ان تحقق الشي بنفسه هو
معني عدم الاحتياج الي الغير فيكون الكل واجب الوجود
المقام الخامس في ابطال ادلة من قال بزيادته في الواجب
وقد اقمنا الدليل علي عينيته له ولكنا لم نعتمد علي ابطال
الحكما من كونه خاصا تحت العام استدل القايل بزيادته
بوجوه الاول ان كان تجرده لذاته وجب تجرد كل وجود فيلزم
وجوبه فيتعدد الواجب وان كان لغيره افتقر الواجب الي الغير
وان كان عدم علة المقارنة قلنا يقتضي التجرد لذاته في تحققه
لذاته والمقارنة في تحقق الماهيات به ولا يتعدد حتي يلزم
تجرد كل وجود ووجوبه والقول بان المقتضي للتجرد وجوده
الخاص بذاته باطل لانه ان كان باعتبار نفس الوجود لزم تجرد
كل وجود وان كان باعتبار قيد الوجود مع العدم لزم ان يكون
للواجب وجودان والا كان تحققه بالوجود فلا يصلح للوجوب
الذاتي المقتضي للتجرد وايضا العام اما ذاتي للخاص فيلزم

الدليل صح

الخصوصية فانه
لكان نفس صح

تركيبا وخارج فاما عرض عام ولا يتصور كون الوجود خارجا عن حقيقة الوجود
حتى يمكن جعله عرضا عاما له الثاني الواجب مبداء للممكنات فلو تجرد فان
كان مبدئيته لكونه وجودا لزم كون كل وجود مبداء وان كانت نفس التجرد
كانت عدمية وان كانت المجموع فهو ايضا عدم لعدم احد جزئيه وان
كانت الوجود بشرط التجرد لزم ان يكون كل وجود مبداء لكل وجود حتى لنفسه
ولعلله لكنها تخلفت لعدم الشرط لكن امتناع مبدئية الشي لنفسه ولعلله
بالذات او بالواسطة قلنا مبدئيته لكونه وجودا ولا نعرف فيه حتى يلزم مبدئية
كل الموجود او المجموع ذهنا المتفرد خارجا فلا يلزم كون المبدا عدميا او معدوما
او الوجود بشرط التجرد ولكن حصوله ممتنع في الغير بالذات فلم يصلح للمبدئية
اصلا والقول بانه وجود الخاص باطل لانه ان تحقق والعام ايضا محقق
لزم اجتماع الوجودين والا كان العام معدوما فلا يكون وجودا **الثالث**
الواجب يشارك الممكنات في الوجود ويخالفها في الحقيقة فيكون وجوده
مغاير الحقيقة قلنا المشاركة بالموجودية والمغايرة بانه نفس الوجود وليست
نفسه والقول بان المشاركة في الوجود العام والمغايرة بالخاص باطل
لاستلزامه اجتماع الوجودين والا لم يتحقق ما به المشاركة اصلا ثم انه ممكن فيكون
للواجب تحقق الوجود الممكن ولا يمكن فرضهما لازما خارجا اذ لا يتصور كون
الواجب الوجود خارجا عن حقيقة الوجود **الرابع** الواجب ان كان نفس
الكون في الاعيان وهو الوجود المطلق لزم تعدد الواجب ضرورة ان كون زيد
غير كون عمرو وان كان مع قيد التجرد لزم تركب الواجب من الكون والتجرد
وهو عدمي لا يصلح جزءا للواجب او شرطه ولا يكون الواجب واجبا لذاته

بل بشرطه

بل بشرطه الذي هو التجرد وان كان غير الكون فان كان بدونه فلا يعقل وجود شي
بدون كونه في الاعيان وان كان مع الكون فاما ان يدخل فيه الكون
فيلزم تركب الواجب او يخرج عنه وهو المطلوب لان معناه زيادة الوجود الذي
بمعنى الكون في الاعيان على ما هو حقيقة الواجب ولو كانت هي الوجود قلنا الكون
في الاعيان غير الوجود لانه مسبب عنه وهو معنى مصدري لا يصلح للوجوب الذاتي
لا بذاته ولا مع التجرد ولا بشرطه ولا باس بزيادته على حقيقته اذا كانت
حقيقته نفس الوجود والقول بانه نفس الكون بوجوده الخاص باطل لانه امر عقلي
فكيف يكون نفس الامر الحقيقي **الخامس** الوجود معلوم بالضرورة وحقيقة الواجب
غير معلومة والمعلوم يغاير غير المعلوم قلنا المعلوم انية الوجود لا حقيقته والو
اجب كذلك والقول بان المعلوم هو المطلق وغير المعلوم هو الخاص باطل لانه
ان كان الخاص مغايرا للعام من كل وجه لم يكن الخاص خارجا بالنسبة اليه وان
لم يغاير من كل وجه فالمجهول ان كان قيد الخصوصية والمعلوم الوجود لم يكن حقيقته
الوجود بل قيد الخصوصية وان كان نفس الوجود لزم تركب الوجود الخاص او
تعدده وان كان القيد متحقق بالوجود فلا يصلح لان يكون حقيقة الواجب
تعالى ويدل على بطلان كون وجود خاصا تحت العام وجوه **الاول**
لو كان خاصا تحت العام فان اعتبر مع قيد العموم فلا يوجد في الخارج فان لم يتحقق
به شي فلا معنى لكونه وجودا وان تحقق به شي فان كان ذلك الشي غير الوجود
الخاص فلا حاجة فيه الى وجود الخاص وكل الاشيا كذلك على انه يكون تحقق
الشي بما هو معدوم وان كان ذلك الشي الوجود الخاص لزم تحققه بما هو معدوم

الواجب صح

وان لم يعتبر معه قيد العموم فلا يوجد الا في ضمن الجزئيات فان وجدت جزئياته به
لزم الدور والا خلا الوجود عن افادة التحقق وهو ايضا باطل **الثاني** لو كان
الواجب خاصا تحت العام فالعام اما ذاتي فيلزم تركب كل وجود حتى الواجب
او خارج ولا يتصور خروج الوجود عن الوجودات مع اتحاد المفهوم وما قيل من ان
النور عارض لنور الشمس والبصر والعقل باطل بل ذاتي لها خارج عن الشمس والبصر
والعقل فان جعل كونه عارضا فلا يتحقق بدون المعروض لكن المعروض لا يتحقق
بدونه والا خلا الوجود عن افادة التحقق **الثالث** خصوص الخاص باعتبار
القيد فان كان نفس الوجود لزم تركب كل وجود حتى الواجب والا فلا يتحقق
الا بالوجود فلا يكون الواجب باعتباره واجبا بالذات **الرابع** الخاص والعام
اما الكون في الاعيان مع اعتبار قيد العرض فهو عرض فليس في الوجود واجبا
بالذات لافتقار العرض الى المحل فان كان الواجب من قبيل الماهيات ولا شك
ان تحققها بالوجود الذي ليس واجب الذات فهي اولى ان لا تكون واجبة بالذات
او عن الكون في الاعيان فان كان الكون في الاعيان بهما كما كان للشي الواحد وجودان
وهو باطل او باحدهما فان كان الخاص تحت العام خلا العام عن افادة التحقق
وان كان العام استغنى به عن الخاص وان اختلفا فابه الكون
هو الوجود ونفس الكون هو الموجودية ولاحدهما لا يكون عاما بالنسبة الى الاخر
الخامس لو تحقق الخاص تحت العام فلا بد ان يكون العام مشتركا بالاشتراك
اللفظي او المعنوي وقد ابطلناهما وابطلنا كونه كليا ذا افراد **السادس**
قيد الخصوصية اما عارض فيفتقر الى المعروض فلا يصلح للوجوب الذاتي
فالمجموع منه ومن غيره اولى بذلك لافتقاره اليه او معروض فاما نفس الوجود

فيتركب

فيتركب
كل وجود على الواجب واما غيره فيفتقر الى الوجود فافهم والله الموفق والملهم

الفصل الثاني

في بيان اتصاف الوجود باوصاف الاله تعالى باقامة الادلة على ذلك وفيه مقامات
الاول في وجوده ويدل عليه وجوه **الاول** لا شك في تحقق شي اذ انكاره مع جزم
العقول به جهل لا يعبا به فاما بدون الوجود وبطلانه ضروري او الوجود مع عدمه
فيكون مبداء الوجود معدوما وهو باطل بالضرورة او وجوده وهو المطلوب لان التسلسل
لانه عينه في الحقيقة زايد في الاعتبار **الثاني** تحقق كل شي اما بذاته فيكون الكل
واجب الوجود بالذات ولا يكون فيه حادث او فان وبطلانه ضروري او لا بذاته
فيتسلسل او البعض بالذات والبعض بالغير والذي بالذات ان كان غير الوجود
افتقر الى الوجود فلا يكون وجوبه بالذات **الثالث** تحقق الشي لو كان لانه ما
ما لم يكن شي منهما قابلة للوجود والعدم لا نه مقتضى الذات لا يزول بالغير وان كا
لانه ماهية خاصة فقيد الخصوص اذ لم يكن نفس الوجود نحققه اما لانه ماهية
ما وهو خلاف المفروض او لانه ماهية خاصة فيعود الكلام في قيد خصوصه ويتسلسل
وان كان نفس الوجود فهو المطلوب والله الموفق والملهم **المقام الثاني** في بيان مخالفة
حقيقته لساير الحقايق ونفي المثل والضد له ويدل على الاول وجوه **الاول** لو لم يخالف
حقيقة الوجود ساير الحقايق فاما ان يشاركها في ذاتي فيلزم تركب كل وجود اذ لا بد
معه من مميز ذاتي والا لم يكن حقيقة على حدة او عرضي فاما وجود ولا يتصور كون الو
جود عارضا للوجود او موجود فعرضية الوجود له اولى من عرضيته للوجود او عدم
فيجتمع النقصان او معدوم ولا يصح للعرضية اذ هي فرع ثبوت العارض والمعروض **الثاني**
لو شاركت حقيقة الوجود حقيقة اخرى فان الاخرى ان افادت تحقق شي فاما بدون
الوجود وهو باطل او معه فهو مستقل بالافادة فلا يحتاج الى شركة امر اخر والا فان شاركت
في اخص اوصافه وهو التحقق بالذات فباطل اذ لا تحقق لشي بدون الوجود او في اعمها

اي معه

وهو عموم اشراقه علي الكل فيكون مفيداً للتحقق وقد فرضنا خلافه او في وصف من اوصافه
لا اعم ولا اخص فاما من اللوازم وهو باطل والاعم بعموما ومن المفارقات والمشاركة به
لا توجب الاتحاد بالحقايق الثالث الحقايق انما تتشارك اذا كان لها والجنس للوجود
او عرض عام ولا شي يخرج عن تعلقه حتي يعرض شي بعرضه وما يغايره فيعمهما فافهم
والله الموفق والملهم وان لا مشاركة في الحقيقة فلا شك والمضادة انما تتصور بين وجودين
بينهما غاية الخلاف وكل وجودي يجامعه الوجود فلا شي يضاده المقام الثالث في
توحيده يدل عليه وجوه الاول لو تعدد الوجود فاما ان يمكن اجتماعهما في تحقق شي فاذا
زال عنه احدهما كان معدوماً من جهة الزايد موجوداً من جهة الباقي فيجتمع عليه الوجود
والعدم وهو تناقض او لا يمكن فاما ان يمكن ان يتحقق ما تحقق باحدهما بالاخر
فتحققه باحدهما دون الاخر يحتاج الي مرجح ويحتاج كل مرجح في تحققه باحدهما فيتسلسل او لا
يمكن فيلزم تمايزهما اما بذاتي فيلزم تركب كل منهما وهو باطل واما بعرضي لازم فان
كان لازماً للمفهوم المطلق كان لازماً لهما فلم يفد تميز احدهما عن الاخر او الخصوصية
احدهما فيلزم تركيبه من المطلق وقيد الخصوصية الثاني لو تعدد لتحقق الاعم فان
اخذ عمومه بقيد العموم لم يتحقق في الخارج فلا يكون وجوداً او مع قيد فلا
يكون مفيداً لتحقق شي لانه اما الخاص وهو احدهما فقد تحقق قبله واما نفسه فقد
تحقق باحدهما الاتي ضمناً لا بنفسه والا تحقق دونهما وتحقق شي من لوازم الوجود
وعدم اللازم يدل علي عدم الملزوم الثالث لو تعدد فاما ان يتفقا في الحقيقة والعوارض
فان تعلق كل بما يتعلق به الاخر اجتمع عليه الوجودان والا كان تعلق احدهما دون
الاخر ترجيحاً بلا مرجح وان اختلفا في الحقيقة والعوارض فلا يكونا وجودين وان اتفقا
في الحقيقة واختلفا في العوارض فمحال لان اختلاف اللوازم يدل علي اختلاف
الملزوم وان اتفقا في العوارض واختلفا في الحقيقة لم يكونا وجودين الا ان

يكون
عارضهما الوجود العام ولا يتصور كونه عارضاً للوجود فافهم والله الموفق المقام الرابع
في تنزهه عن الجوهرية والجسمية والعرضية والمكان والزمان والحلول والاتحاد
يدل علي نفي جوهريته انه لو كان جوهراً لكان ممكناً لان الجوهر عبارة عن ممكن موجود
لا في موضوع فيلزم خلو الوجود عن الواجب ولو كان جسماً لكان وجود الواجب ايضاً
جسماً وهو مركب فيلزم تركب وجود الواجب مع افتقاره الي اجزائه وايضاً لو كان
جوهراً وجسماً لكان وجود العرض جسماً وهو باطل بالضرورة ولو كان عرضاً لم
يوجد به جوهر لتاخر العرض عن الجوهر ولو كان زمانياً لكان متاخراً عنه لكن الزمان
موجود به ولو كان نفس الزمان لكان لازم الانصرام لكنه لا يقبل العدم لما بينا ولو كان
مكانياً لكان المكان محيطاً به والمحيط بالشي لا يكون تحققه به وايضاً المتمكن اما جسم
او جزؤه لكن الوجود ليس احدهما ولو كان نفس المكان لكان جسماً او خلاء لكن ابطلنا
كونه جسماً وبطلان كونه خلاء ظاهر وحلول الوجود في العدم والمعدوم ظاهر الاستحالة
وفي الموجود انما يكون لو كان عرضاً وقد ابطلنا عرضيته وفي الوجود اجتماع المثلين واتحاده
بالعدم تناقض وبالمعدوم يستلزم ان يجعل المعدوم موجوداً حال عدمه وهو ظاهر
الاستحالة وبالموجودان بقيا بحالهما فلا اتحاد والا كان الموجود متحداً بالمعدوم فافهم
والله الموفق المقام الخامس في اتصافه بالصفات الثبوتية لله تعالي يدل علي نفي وجوه عليه
الاول انه لما تحقق بالذات فذلك لغاية كمال الذات فلا يكون فيه نقص والا لم يكن
علي غاية الكمال ونفي هذه الصفات نقص لانها كمالات فالكامل لا بد وان يستجمع الكما لات
واما صفات الحوادث فانها وان كانت كمالات لها فهي ناقصة في ذاتها لحدوثها عن
العدم وهو غاية النقص فلا يكون صفات له ولكنها من حيث كونها كمالات
ممكنة صارت صفات لكمال الممكن للوجود وهو ظهور الوجود بها الثاني الصفة
الواجبة اما صفات للماهيات ولا واجب فيها الا ان تحققها بالغير واما للوجود

وهو المطلوب الثالث الصفات الوجوبية لا شك في تعلق الوجود بها فان كانت
عوارض فبواسطة تعلقها انجالها والا فبنفسه والصفات الواجبة ليست عوارض
لان الصفات الواجبة نورانية فهي اولي ان تكون صفات للنور المطلق وهو الوجود
وهو المتجلي بها علي الماهيات المتصفة بما يناسبها ولا عدم اتصاف بعض الموجودات
بما يناسب هذه الصفات اذا الصور الظاهرة في المرات لا يلزم كونها علي صفات
ذي الصورة مستجمعة لجميع صفاته الحسية فضلاً عن العقلية مع انه قد ورد النص
بما دل علي اتصاف الكل بالحيوة والعلم والكلام والبصر كقوله تعالي يومئذ تحدث اخبارها
بان ربك اوحي لها وقوله تعالي وان من شي الا يسبح بحمده وبالسمع كقوله عليه السلام
لا يسمع مدي صوت المؤذن جن ولا انس الا شهد له يوم القيمة وقوله عليه السلام
ان بقاع الارض تنادي بعضها بعضاً هل مر بك اليوم من ذكر الله او من صلي عليك فمن
قايلة لا ومن قايلة نعم وشق عروق النبات المواضع الصلبة من الارض يدل
علي ظهور القدرة فيها وفقدها مواضع المواضع في سيرها يدل علي ظهور الارادة فيها
فافهم والله الموفق المقام السادس في صحة رؤية الوجود لما كان اكمل الانوار كان
به الظهور والاظهار للكل فهو اولي بالرؤية وقد صرح من جوز رؤيته من المتكلمين بان
علته الوجود فافهم والله اعلم الفصل الثالث في ظهوره في ذاته وفي المظاهر ورؤيته
في القيامة لما كان الوجود نوراً كاملاً كان ظاهراً لنفسه وهو علمه بنفسه ورؤيته
لنفسه ومظهر لنفسه في المظاهر ليري فيها رؤية الشخص نفسه في المرات
اذ هو كمال اخر وراء الكمال الذاتي للوجود والعالم اذ به يظهر اثار اسمائه وصفاته وعلومها
وان لم يكن فقده نقصان ادراك يقصد الكمال الذاتي فمن لا ينظر في المرات لا
يعد ناقصاً في ذاته وهو لفرط نورانيته يمثل بالشمس للتفهيم وكما ان للشمس عند طلوعها
انواعاً من الظهور مثل الشعاع من غير حجاب ومن وراء حجاب لطيف

كالزجاجة وحجاب كثيف غير محيط كالجدار وحجاب محيط كالدار المغلقة الباب
وفي المرات وما يحاذيها من الماء ومراة اخري وما يحاذيها من الجدار فيظهر الضياء في
محل الشعاع والالوان المختلفة وراء الزجاجات المتلونة بالالوان المختلفة والظل
وراء الجدار ولا يظهر شي في البيت المغلق ويظهر في المرات لها صورة ذات شعاع
وفيما يحاذيها من مراة او ماء وكذلك فيما يحاذيها من الجدار بشعاع وتختلف صورة
في المرايا بحسب اوضاعها واشكالها ومقاديرها كذلك للحق ظهورات شتي في عالم
المعاني اي الاسماء والصفات وعالم الارواح من العقول والنفوس وعالم المثال
وعالم الاجسام علي ترتيب خاص واذا كانت اسماؤه وصفاته مظاهر ذاته كان
الفايض علي ما وراءها بالوانها وان كانت الطبيعة والهيولي والصورة حجباً لها كان
الفائض علي ما وراءها ظلالاً وان كانت العقول والنفوس مرتبتها كانت كالمراة والماء والجدار
ولما كانت الصور لا تنطبع الا في المراة كان الكمل مراياه وخلفاؤه دون غيرهم هذا جملة
الكلام في ظهور المظاهر واما ظهوره بطريق الاشراق فعند كشف الحجب كلها لاهل الغيبة
وقد تكون الرؤية فيها بالظهور في الصور المثالية فيختلف ظهوره بحسب اختلاف
استعدادات الرائي ويظهر تارة في صورة منكرة وتارة في صورة يعرف فيها كما
ورد به الحديث واذا ظهر بلا حجاب تكون صورة الرائين ظاهرة في مراته فتصير تلك
الصورة حجاباً عن رؤية المراة فان الصورة في المراة اذا رئيت منعت عن رؤية المرات
لكن تكون تلك الصورة بحسب ما يغلب علي صاحبها من الاستعدادات التي استحق
بها لرؤية الحق اذا النور الكامل الاقوي لرؤيته الابصار الضعيفة ثم الا اذا افني الرائي
لا يبقي له صورة تحجبه لكن لا نقيده وهاهنا تفاصيل كثيرة لا يليق ايرادها بالمختصر
والله الملهم الفصل الرابع في بيان اقتضائه الشرايع والاحكام الاخروية لما كان
الظهور الكامل محبوباً لله تعالي احب تصقيل مرايا الخلق وتنويرها والاعمال مفيدة لذلك

التعقل والتقويم في الظاهر والباطن مفيد للتناسب بين المظهر والظاهر حتي اذا
كمل صاحبها صار خليفة الحق في الخلق في تدبير نظام العالم الذي هو المظهر التفصيلي
لاسمائه وتدبير سائر ابناء اجناسه جنسه الذين هم المظاهر الاجمالية لم يجد التفصيل
فيشرق في الكل بكمالاته ويعكس بكدر مرآته ويبطل نظام العالم وبذلك لا تقوم
الساعة الا علي اشرار الناس ولما كان الاسلام نورا والكفر ظلمة موجبة لخراب العالم
تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا ان دعوا للرحمن ولدا
ولما تم ظهوره تعالي بسبب هولاء للمظاهر الكاملة فظهر عليهم في القيمة بانواع اللطف
والكرامة ولما كان اهل الكفر مبطلين لهذا الامر المحبوب له تعالي صاروا اهل القهر
والحجاب والهوان في القيامة مع انه تعالي متصف بالجلال والجمال والجلال يقتضي القهر
والحجاب وجماله يقتضي اللطف والثواب فلا بد من دوامها ويدل علي ذلك
قوله تعالي كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وقوله تعالي وجوه يومئذ ناضرة الي
ربها ناظرة ثم تصقيل الباطن بالاعتقادات الصحيحة والاخلاق الكريمة يعينه
اعمال الجوارح بالتذلل والاستقامة وعمل اللسان وهو الذكر لارتباط له به والاسرائي
الظلمة من الظاهر الي الباطن فيكدره ويكدر الباطن بالاعتقادات الفاسدة والا
خلاق الردية يعينه من الظاهر الانهماك في الاهوية الفاسدة ولهذا ايضا تفصيل
لا يليق بالمختصر والله الموفق الفصل الخامس في اعتقاد هذا المذهب
وعدم الكفر في افشائه لا لاهله وعدم كفر من انكره مع ان انكار الصانع كفر معتقد هذا
المذهب فايدته ان يراعي الشرك لو جري علي مقتضاه فلا يشرك به شيئا من نفسه
وهواها ويجعل حركاته وسكناته ومحياه ومماته لله حتي يكون له حظ من التالّه
بظهور صورة الحق فيه وان لم يكن الها كما ان المومن بالنبوة يصير له حظ من النبوة
وان لم يصر نبيا علي ما ذكره حجة الاسلام الغزالي في كتاب التوحيد من الاحيا
ويفضي بصاحبه الي كشف العلوم والاسرار الخفية الجارية في العالم ويحشر علي

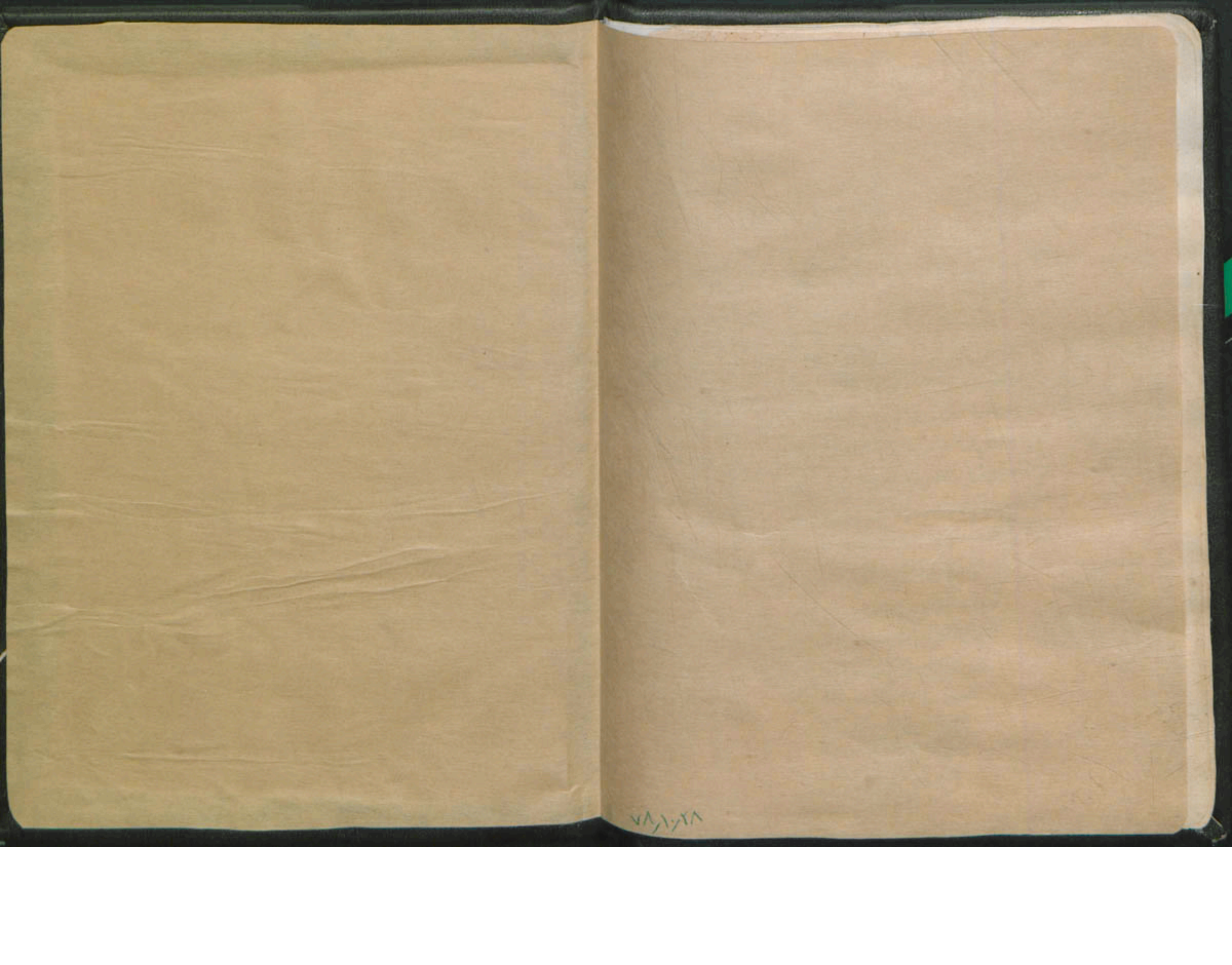
العبادة

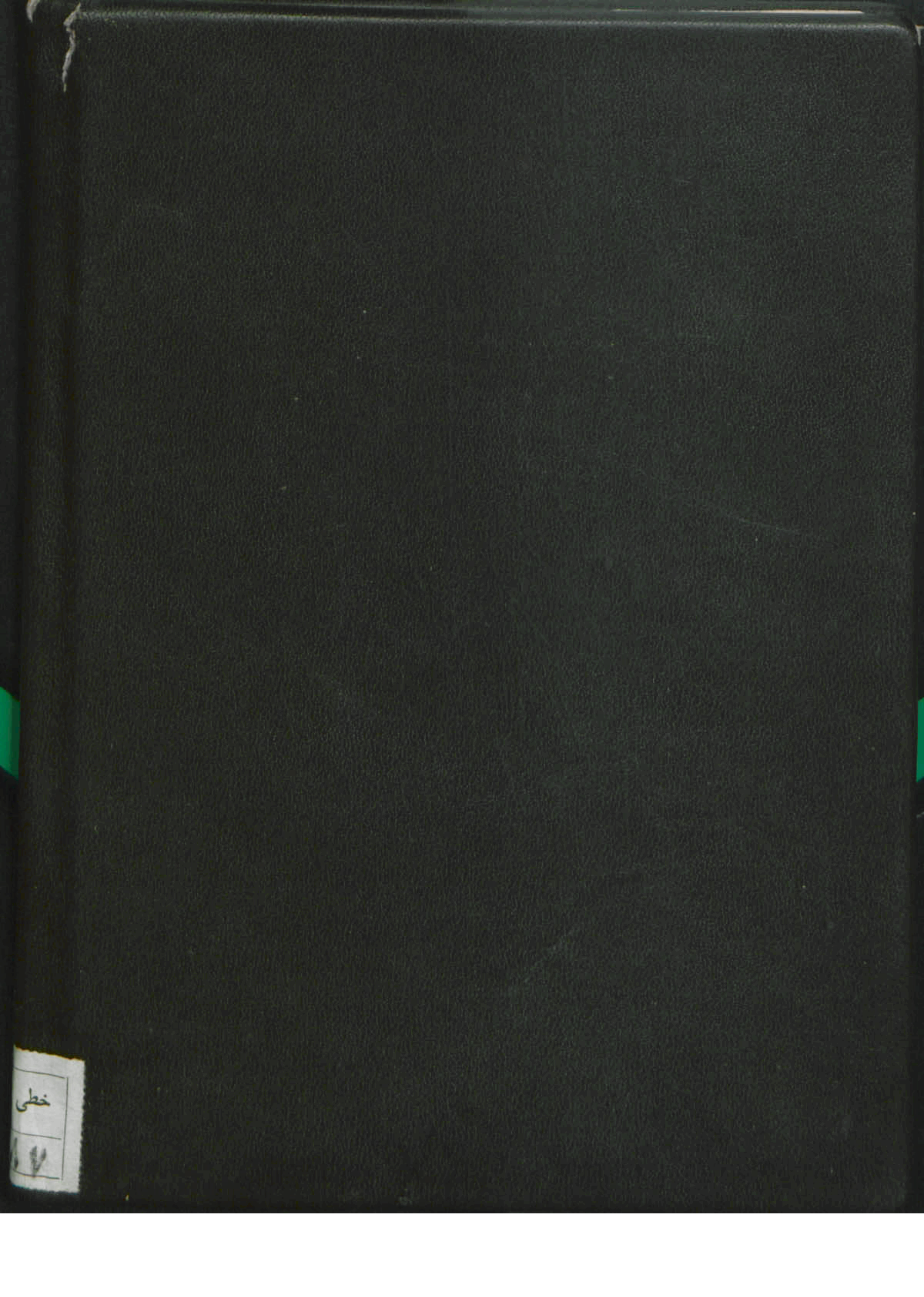
العبادة اذ يعرف انه عبد محض لا يشارك ربه بوجه من الوجوه وانه يصير بالعبادة
مجلا كاملا الهيا فيجعله خليفة في الخلق وتدبيره في عالمه ويكون له قربة من الله تعالي
لشدة مناسبته اياه ولا يأمن غيرته فيخاف ان يحب ما سوي الحق وان يلتفت اليه
من اهويته ويخاف ان يتكدر مرآة قلبه وروحه ويلحق بالبهائم والجمادات ويصير
مجلا للتجلي الجلالي الذي من مجاليه النار فان كان احراقها واتلافها بهذه المثابة من
حيث انها مجلي من مجاليه فكيف اذا كان متجليا بنفسه فهو نار الله الموقدة التي تطلع
علي الافئدة وكيف لا وانه الواجب بالذات واما عدم كفر من افشاه لا لاهله فلجري
السلف علي ذلك وقد قال امير المومنين علي رضي الله عنه ان ههنا علوما جمة واشار
الي صدره لو وجدت لها حملة تمني وجدان حامليه لافشائه اليهم فلو كان كفرا دار
تمني الكفر كفرا امتنع منه ذلك ولقول ابي هريرة رضي الله عنه حفظت من رسول الله صلي الله
عليه وسلم وعائين من العلم فاما احدهما فبثثته واما الاخر لو بثثته لقطع مني هذا البلعوم
فقد افشاه عليه الصلاة والسلام الي ابي هريرة رضي الله عنه دون العامة والا لم يكونوا
ليقطعوا منه البلعوم وانما يقولون افشاء سر الربوبية كفر نظرا الي العامة اذ يتضررون
بذلك حيث لا يبلغ فهمهم وقد قال عليه السلام من حدث علي قوم بحديث لا يبلغه
افهامهم الا كان فتنة علي بعضهم فهو يصير سببا لانكارهم علي الاولياء وتكفيرهم
اياهم وقد قال عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله تعالي
فاذا نطقوا به لا ينكره الا اهل الغرة بالله تعالي فكان السلف يرشدون الاهل
به ويمنعون عن غير اهله ويقولون من منح الجهال علما اضاعه ومن منع
المستوجبين فقد ظلم ووجه تضرر العامة اذا لم يفهموا من وجوه اما ان لا يقبلوا
او ينكرون علي علمائه ويجترون علي قتلهم وتكفيرهم واهانتهم وهم الاكثرون
واما ان يقبلوه ولا يفهمونه فيدعون الربوبية لانفسهم تارة ويبيحون اخري..

اعمالهم بدعوي ان لهم الربوبية او بان هذه الامور لا تؤثر فيهم
بالاظلام في الاغلب وكل ذلك باطل وضلال واني لهم الالهية وهم موجودون
بالغير لا بانفسهم وليسوا انفس الوجود ولا يصيرون خالقي انفسهم وخالقي
السموات والارضين وكيف لا يؤثر فيهم اعمالهم الخبيثة في الظاهر وهم
انما استفادوها عن ظلمة نفوسهم وان لم يشعروا بها فلذلك قال المحققون
كل حقيقة ردتها الشريعة فهي باطلة وكل شريعة لم يلتفت عاملها الي
ما فيها من سر الحقيقة فهي عاطلة واما عدم كفر من ينكره من العامة
فلا نهم يظنون ان الوجود هو الكون في الاعيان وهي معني مصدري عرض
متعدد بل امر عقلي فاني يصلح للالوهية ولا يكفرون مع اقرارهم بالله
واعترافهم ان الكون كل موجود به وايضا علموا انه بعلمه وقدرته يحيط
بالكل وان صفاته ليست غير ذاته فيلزم انه محيط بذاته بالكل وقد امنوا
بقوله تعالي والله من ورائهم محيط فقد اعترفوا به من حيث انكروه
وان لم يومنوا باقصي الايمان وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم
مشركون فلذلك صاروا من اهل الغرة بالله لكن لا يخلدون
في النار لانهم قائلون بوحدته ولا ينكرون بشرائعه فانهم والله اعلم
واعز واكرم وارحم واجل واعظم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
تمت النسخة بحمد الله وحسن توفيقه
علي يد اقل عباد الله حسنات واقلهم درجات
فنسال الله الثبات والاحتياط عن
المعصيات ببركة سيد البريات
محمدا صلي الله عليه وسلم
في شهر الله الحرام رمضان سنه ١٠٣٤
يوم الاثنين ثمان عشر وصلي الله علي
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بلغ مقابله بحسب الطاقة

غفر الله ... ولجميع المسلمين ... والعلماء والمومنين والمومنات ... تمت


۷۸/۱۰/۲۸


خطی